

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/١١٩

- الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

بتاريخ ٢٠١٤/١/٦ خ ٢٠١٤/١/٦ ويكتابه رقم (٢٠١٤/٦) رفع مساعد
النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٣/٥١٩)
تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٤ إلى محكمتنا عملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون محكمة
الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها والمتضمن :

أولاً : إدانة المتهم بالجناح التالية :

- ١- الشروع بالسرقه بحدود المادتين (٧٠ و ٤٠٧) عقوبات والحكم عليه
عملاً بالمادة (٧١) من القانون ذاته بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم .
- ٢- الإضرار بمال الغير المنقول بحدود المادة (٤٤٥) عقوبات والحكم عليه
عملاً بالمادة ذاتها بالحبس لمدة ستة أشهر والرسوم.
- ٣- حمل وحياسة أداة حادة بحدود المادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات والحكم
عليه عملاً بالمادة (١٥٦) عقوبات بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والغرامة
عشرة دنانير .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة
المسندة إليه من جناية القتل بحدود المادة (٢/٣٢٨) عقوبات إلى جناية القتل بحدود
المادة (١/٣٢٧) عقوبات .

ثالثاً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريمه بجناية القتل بحدود المادة (١/٣٢٧) عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤبدة .

رابعاً : عملاً بالمادة (٧٢) عقوبات إنفاذ هذه العقوبة بحقه دون سواها بوصفها العقوبة الأشد ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة .

قد جاء موافقاً للقانون والواقع من حيث النتيجة طالباً تأييده .

وبتاريخ ٢٠١٤/١/١٥ وبكتابه رقم (٤٥/٢٠١٤/٤/٢) طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية تأييد القرار الصادر .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقاؤها رقم (٢٠١٣/٢٦٢) تاريخ ٢٠١٣/٣/٥ قد أحالت كل من :
المتهم

والظنينين : ١

-٢-

ليحاكموا لدى محكمة الجنايات الكبرى عن التهم التالية :

- ١ . جناية القتل بحدود المادة (٢/٣٢٨) عقوبات للمتهم
- ٢ . جناية السرقة بحدود المادة (٣/٤٠١) عقوبات للمتهم
- ٣ . جنحة السرقة بحدود المادة (٢/٤٠٧) عقوبات للمتهم
- ٤ . جنحة حمل وحياسة أداة حادة بحدود المادة (١٥٦) عقوبات للمتهم
- ٥ . جنحة إخفاء مجرم بحدود المادة (٨٤) عقوبات للظنينين
- ٦ . جنحة إخفاء أشياء متحصلة من جناية بحدود المادة (٨٣) عقوبات

للظنين

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى ، وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم (٢٠١٣/٥١٩) تاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٣ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

إنه وبحدود الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل من يوم ٥/١٢/٢٠١٢ وصل المتهم إلى الشارع الذي تصطف على جانبه سيارة مسجلة باسم المغدور ومستخدمه من قبل ابن شقيقه الشاهد وسيارة أخرى تعود للمغدور نوع كيا سيفيا لون أبيض في منطقة جبل النظيف حيث يسكن وقام بكسر زجاج الباب الخلفي للسيارة الثانية وفتح بابها ولما لم يجد فيها ما يستحق السرقة غادرها وتوجه إلى السيارة الأولى وبعد فتحها بالطريقة نفسها قام بنزع المسجل ومن ثم فتح صندوق السيارة الخلفي واستخرج نظام الصوت المرتبط بالمسجل (السماعات) ووضع المسروقات جانباً وفي الوقت ذلك صادف وصول المغدور الذي يعمل سائقاً على سيارة أجرة (تكسي) الذي تفاجأ بما شاهد وقام بمحاولة القبض على المتهم والاستجد بالسكان ذلك أن الشارع الذي تقف على جانبه السيارات قريب من مسكن المغدور وأشقائه الذي يؤدي إليه درج بنزل من الشارع إلا أن المتهم عاجله بعدة طعنات قاتلة بواسطة أداة حادة (خنجر) كان يحملها استعداداً لمثل هذا الموقف وبعد أن تلقى المغدور الطعنات القاتلة من المتهم وعددها سبع في صدره ورقبته حاول الوصول إلى منزله نزولاً على الدرج إلا أنه وبمنتصف المسافة سقط أرضاً فيما حمل المتهم المسروقات وتوجه إلى منزل الظنين وهو من أقربائه حيث قام بتبديل ملابسه ثم حمل المسروقات وتوجه إلى مسكن الظنين وطلب منه حفظ المسجل والسماعات والخنجر لديه كما قام بإلقاء الملابس التي كان يرتديها عند ارتكاب الجريمة بحاوية قريبة من منزل الظنين وألقي القبض عليه باليوم ذاته في منزل خاله، وتبين بنتيجة الكشف على جثة المغدور من قبل الطب الشرعي أن وفاته كانت بسبب الجروح الطعنية التي تلقاها من المتهم في الصدر والعنق وجرت الملاحقة ، وتم ضبط ملابس المتهم والمسروقات والخنجر وتبين وجود دم للمغدور على بنطال المتهم .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :

أولاً: عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية
إعلان عدم مسؤولية الظنينين
عن جميع التهم المسندة إليهما .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية
إدانة المتهم بالجناح التالية :
أ- جنحة الشروع بالسرقة وفق أحكام المادتين (٧٠ و ٤٠٧) عقوبات
والحكم عليه عملاً بالمادة (٧١) من القانون ذاته بالحبس مدة سنة واحدة
والرسوم .

ب- جنحة الأضرار بمال الغير المنقول وفق أحكام المادة (٤٤٥) عقوبات
والحكم عليه عملاً بالمادة ذاتها بالحبس مدة ستة أشهر والرسوم .

ج - جنحة حمل وحياسة أداة حادة وفق أحكام المادتين (١٥٥ و ٥٦)
عقوبات ، وعملاً بأحكام المادة (١٥٦) من القانون ذاته الحكم عليه بالحبس مدة
ثلاثة أشهر والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة
المضبوطة .

ثالثاً: عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية
تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنابة السرقة وفق أحكام
المادة (٣ / ٤٠١) عقوبات إلى جنحة السرقة وفق أحكام المادة (١ / ٤٠٦)
عقوبات ، وعملاً بأحكام المادة (١٧٨) من الأصول الجزائية إعلان عدم
مسؤوليته عن هذه الجنحة بالوصف المعدل كونها الظرف المشدد لجنابة القتل .

رابعاً: عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة
المسندة للمتهم من جنابة القتل وفق أحكام المادة (١ / ٣٢٧) عقوبات.
(٢ / ٣٢٨) عقوبات إلى جنابة القتل وفق أحكام المادة (١ / ٣٢٧) عقوبات.

خامساً: عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية
تجريم المتهم عقوبات وفق ما عدلت إليه .
بجناية القتل وفق أحكام المادة (٣٢٧ / ١)

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام (٣٢٧) عقوبات قررت
المحكمة وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات إنفاذ هذه العقوبة بحقه دون
سواها بوصفها العقوبة الأشد ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة .

وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها بصفة محكمتنا
محكمة موضوع نجد :

١- من حيث الواقعة فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى البينة التي
اعتمدها في تكوين قناعتها بقرارها المميز واقتطفت أجزاء منها أثبتتها
في متنها وهي بينة قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى تؤدي إلى
النتيجة التي انتهت إليها والتي نقرأها عليها والثابتة باعتراف المتهم
الشرطي الذي تأيد باعترافه لدى المدعي العام واعترافه لدى
المدعي العام هو اعتراف قضائي يصلح أساسه لبناء حكم عليه طالما
أن المتهم لم يقدم بينة على خلافه .

٢- من حيث التطبيقات القانونية فإن فعل المتهم المتمثل بقتله للمغدور
بطعنه بواسطة أداة حادة (خنجر) عدة طعنات
نفذت إلى التجويف الصدري وأصاب القلب والأوعية الدموية للحيلولة
بينه وبين العقاب عن جنحة السرقة تشكل كافة أركان وعناصر جنائية
القتل بحدود المادة (١/٣٢٧) من قانون العقوبات كما انتهى لذلك
القرار المطعون فيه .

٣- من حيث العقوبة إن العقوبة المفروضة على المتهم تقع ضمن الحدود
القانونية التي جرم بها المتهم وعليه فإن محكمتنا نقر محكمة الجنايات
الكبرى على النتيجة التي توصلت إليها وتؤيدها في قرار التجريم
والحكم .

وحيث إن القرار المميز حكماً قد جاء مستجماً لمقوماته ومشمئلاً على أسبابه
وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه فإنه يتعين تأييده .

لذلك نقرر تأييد القرار المميز وإعادة الأوراق

إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٧/٤/٢٠١٤ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق ب.ع

lawpedia.jo